World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

**المجلس التنفيذي**
الدورة السنوية
روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 12 مايو/أيار 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 8 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/8-F
المسائل التشغيلية
للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

# التقرير الأمني

## مقدمة

1- تعرض أمن برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لضغوط شديدة ومتزايدة في عام 2025. فقد واجهت إدارة المخاطر الأمنية، ولا سيما في الميدان، "عاصفة مثالية" تمثلت في تخفيضات الميزانية والموظفين، وتزايد استهداف العاملين في المجال الإنساني، وعدم احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. ولم يساهم ذلك في تفاقم انعدام الأمن فحسب، بل خفض أيضا حيز العمل الإنساني.

2- وقد بلغت شدة الحوادث الأمنية المسجلة في عام 2025 أسوأ مستوياتها على الإطلاق، في حين كان عدد الحوادث ثاني أعلى عدد على الإطلاق، مسجلا انخفاضا طفيفا عن عام 2024. وترتبت على الحوادث التي وقعت في عام 2025 عواقب وخيمة وغير متكافئة، وأدت إلى زيادة تعرض **البرنامج** للمخاطر.

3- وساهم تقليص القدرات في مجالي الدعم الأمني والتشغيلي على نطاق المنظومة الإنسانية بدرجة كبيرة في هذه التطورات، ولم تتمكن لا الترتيبات المنقحة المشتركة بين الوكالات ولا قدرات **البرنامج** بذاتها من تعويض انخفاض حضور إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة في الميدان بشكل كامل. كما أدت قيود الميزانية وقيود قدرات الأمن الداخلية إلى خفض المرونة والحد من القدرات الاحتياطية والاحترازية لتلبية الاحتياجات الإضافية المفاجئة في عدة مجالات، مما استلزم تحديد الأولويات بدقة أكبر وتنفيذا تدريجيا لتدابير إدارة المخاطر الأمنية.

4- وبدأ استعراض نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في أبريل/نيسان 2025، وأسفر عن مجموعة من التوصيات التي عُرضت على اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في دورتها الخمسين، التي عقدت في 30 سبتمبر/أيلول و1 أكتوبر/تشرين الأول 2025.[1] وفي المناقشات اللاحقة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، طُلب من إدارة شؤون السلامة والأمن متابعة عدة جوانب رئيسية من الاستعراض، بما في ذلك إعداد اتفاق على مستوى الخدمات للشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية.

[1] ترد تفاصيل إضافية في تقرير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في دورتها الخمسين (CEB/2025/5).

**لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:**

السيد P. Martou
مدير
شعبة الأمن
بريد إلكتروني: philippe.martou@wfp.org

وبالتوازي مع ذلك، أدت التخفيضات الكبيرة في الميزانية في عام 2025 إلى تقليص عدد وظائف إدارة شؤون السلامة والأمن في المقر وفي الميدان، مما استلزم إجراء مشاورات في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية بشأن تجميع الموارد.

5- وتزايدت المخاطر الأمنية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، كما ازداد استخدام وسائل الهجوم الحديثة نسبيا، ولا سيما الطائرات المسيرة (الدرونات). كما أدى استخدام الدرونات إلى زيادة صعوبة التمييز بين الأضرار العرضية والأضرار المتعمدة التي تلحق **بالبرنامج**.

6- ويتوزع الضغط على أمن **البرنامج** على نحو غير متكافئ عبر سلسلة التنفيذ. ففي حين انخفض عدد الحوادث الأمنية التي طالت العاملين في **البرنامج** انخفاضا طفيفا في عام 2025، لم ينفك المتعاقدون والشركاء المتعاونون يتعرضون لمخاطر عالية. وفي إطار مشروع تجريبي، طور **البرنامج** تدريبا أمنيا مصمما خصيصا لدعم المنظمات الشريكة.

7- ويعد احتجاز العاملين في **البرنامج** في شمال اليمن مؤشرا على تدهور في بيئة المخاطر وتزايد تسييس الجهات الفاعلة والأنشطة الإنسانية، حيث يعامل العاملون في المجال الإنساني كأدوات للضغط، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على إمكانية الوصول وواجب الرعاية والاستمرارية التشغيلية.

**تقلص القوة العاملة في مجال الأمن**

8- في عام 2025، بلغ متوسط عدد القوة العاملة في مجال الأمن في **البرنامج** 509 موظفين على مستوى العالم، بانخفاض قدره 5.6 في المائة مقارنة بعام 2024، وهو ما يعد استمرارا لاتجاه التنازلي السائد. وكان هذا التخفيض مدفوعا في الأساس بقيود التمويل، ونُفذ على الرغم من تزايد الاحتياجات التشغيلية والأمنية في الميدان.

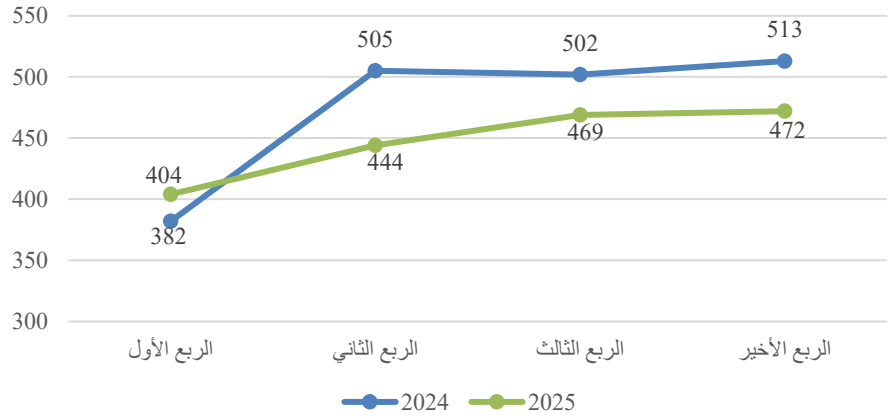
9- وتم تعيين 69.4 في المائة من القوة العاملة في مجال الأمن من القوة العاملة المحلية عام 2025، وهو ما يتسق مع مستويات عام 2024. ويؤكد ذلك استمرار اعتماد **البرنامج** على القدرات الوطنية لدعم العمليات الأمنية عبر بيئات متنوعة ومحفوفة بالتحديات في كثير من الأحيان. وعمل نحو 61.1 في المائة من أفراد الأمن التابعين **للبرنامج** في بلدان مصنفة على أنها مراكز عمل "لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة"،[2] مما يشير إلى أن نسبة كبيرة من القوة العاملة واصلت العمل في بيئات صعبة وعالية المخاطر طوال العام، حتى مع انخفاض مستويات التوظيف الإجمالية.

**اتجاهات الحوادث**

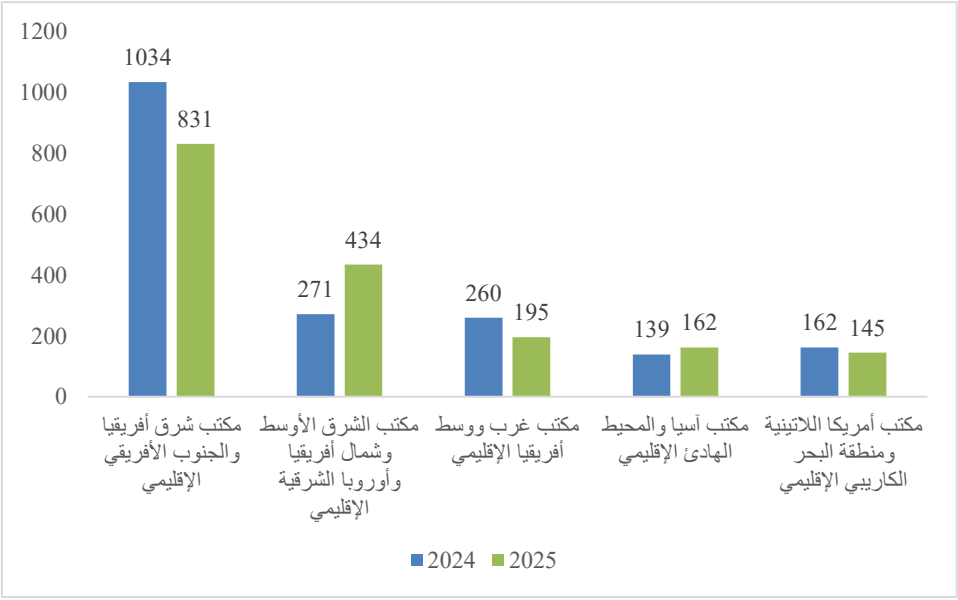
10- عقب عامين متتاليين من الزيادات، انخفض إجمالي عدد حوادث السلامة والأمن التي تعرض لها **البرنامج**، أو شركاؤه المتعاونون، أو المتعاقدون العاملون نيابة عن **البرنامج**، بنسبة 6 في المائة، من 902 1 حادثة في عام 2024 إلى 789 1 حادثة في عام 2025. وباستثناء شهر يناير/كانون الثاني، سجل كل شهر من عام 2025 عددا أقل من الحوادث مقارنة بالشهر المقابل له في عام 2024.

[2] مراكز العمل المصنفة في الفئة "دال" أو "هاء" بحسب مستوى مشقة العمل من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية.

**الشكل 1: العدد الربع السنوي لحوادث السلامة والأمن التي تعرضت لها عمليات البرنامج العالمية، 2024 و2025**




**الشكل 2: مقارنة إقليمية لحوادث السلامة والأمن التي تعرضت لها عمليات البرنامج العالمية، 2024 و2025**



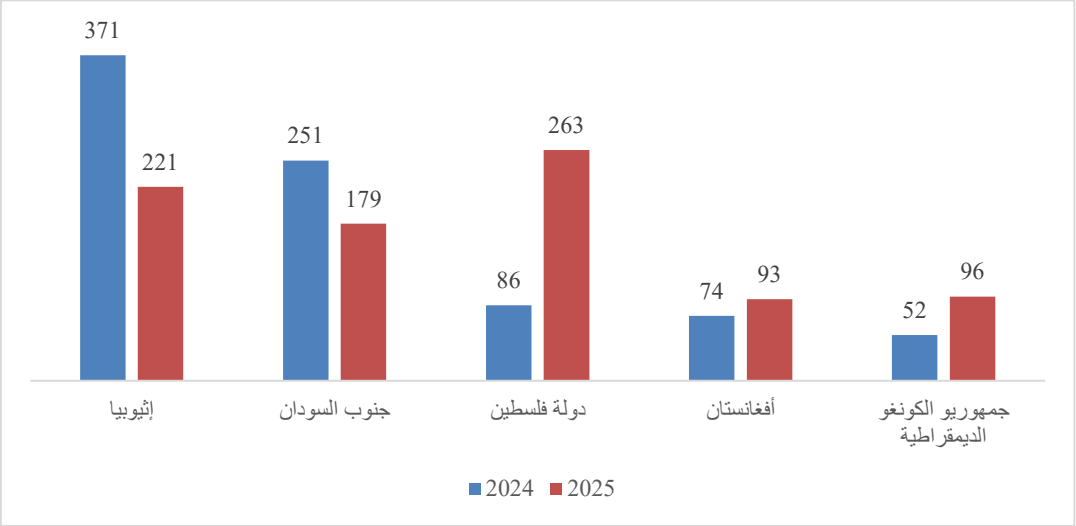

11- وفي البلدان التي يغطيها مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي، ارتفع عدد الحوادث بنسبة 60 في المائة مقارنة بعام 2024. وعلى عكس المناطق العالمية الأخرى، شملت هذه الحوادث عددا من أعمال العنف التي أسفرت عن إصابات خطيرة. وكان الارتفاع مدفوعا بالدرجة الأولى بالأحداث في دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية. ففي الجمهورية العربية السورية، سُجّل ارتفاع كبير في الحوادث المبلغ عنها، والتي تضمن الكثير منها المضايقات والترهيب والتهديد بالعنف، حيث ارتفع عددها من 45 حادثة في عام 2024 إلى 58 حادثة في عام 2025.

12- ولا تزال البلدان التي يغطيها مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي تشكل النسبة الأكبر (45 في المائة من إجمالي الحوادث الأمنية المبلغ عنها)، بما يتسق مع حجم البصمة التشغيلية **للبرنامج** في تلك المنطقة. ومع ذلك، انخفض إجمالي عدد الحوادث المسجلة في المنطقة في عام 2025 بنحو 20 في المائة مقارنة بعام 2024. وتراجعت الحوادث في البلدان التي يغطيها مكتب غرب ووسط أفريقيا الإقليمي بنحو الثلث، في حين بقيت الحوادث في البلدان التي يغطيها مكتب آسيا والمحيط الهادئ الإقليمي ومكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي عند مستويات مماثلة لتلك المسجلة عام 2024.

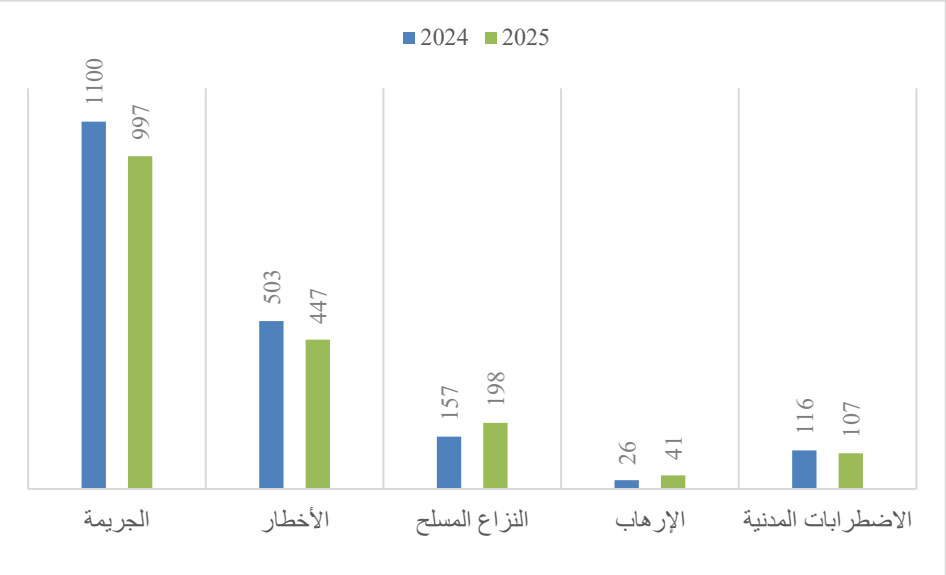
13- وسجلت عمليات **البرنامج** في دولة فلسطين أعلى عدد من الحوادث المبلغ عنها، بزيادة قدرها 205 في المائة (من 86 حادثة في عام 2024 إلى 263 حادثة في عام 2025)، متجاوزة بذلك العمليات في إثيوبيا (التي تأتي في المرتبة الثانية، مسجلة

221 حادثة) وجنوب السودان (179 حادثة). وسجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة قدرها 81 في المائة في الحوادث المبلغ عنها، التي ارتفعت من 53 حادثة في عام 2024 إلى 96 حادثة في عام 2025، مما يدل على انعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلد. كما سجلت أفغانستان زيادة قدرها 25 في المائة في الحوادث الأمنية المبلغ عنها.

**الشكل 3: البلدان التي شهدت أعلى عدد من الحوادث الأمنية، 2024 و2025**




**الشكل 4: عدد الحوادث بحسب نوع التهديد، 2024 و2025**




14- ومقارنة بعام 2024، انخفض عدد الحوادث الكبرى - أي تلك التي أسفرت عن وفيات أو إصابات بالغة أو اختطاف - انخفاضا طفيفا بنسبة 2 في المائة، حيث سُجل 53 حادثة في عام 2025، 66 في المائة منها تضمنت أعمال عنف. وأثرت الحوادث الكبرى على 80 شخصا، من بينهم 16 من العاملين في **البرنامج**، و5 من المعالين، و9 من العاملين لدى الشركاء المتعاونين، و50 متعاقدا.

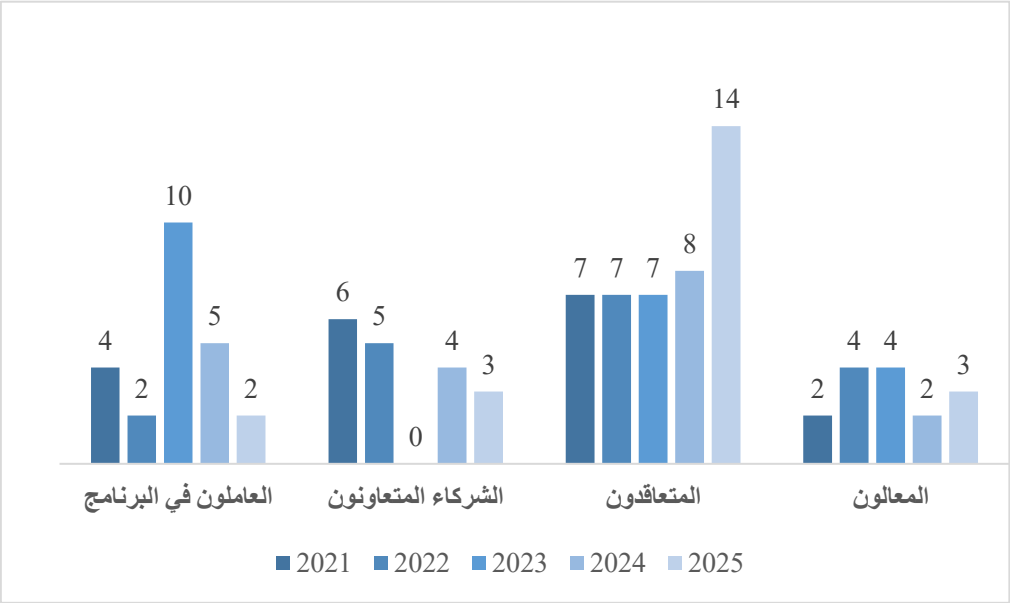
15- وبين العاملين في **البرنامج**، انخفض عدد الحوادث بالمجمل في عام 2025. ومقارنة بعام 2024، انخفضت الوفيات من 5 إلى وفاتين، والإصابات الخطيرة من 13 إلى 11، واختطاف الموظفين من 7 إلى 3. وقد تشير هذه الاتجاهات إلى تعزيز تدابير تخفيف المخاطر.

16- وانخفض عدد الحوادث بالمجمل بين الشركاء المتعاونين، حيث تراجعت الحوادث التي أسفرت عن إصابات خطيرة من حادثين في عام 2024 إلى حادث واحد في عام 2025، وانخفضت حالات الاختطاف من عشر إلى خمس. وبين معالي موظفي **البرنامج**، لم تسجل أي إصابات خطيرة في عام 2025. كما انخفض عدد حالات اختطاف المعالين من ثلاث حالات في عام 2024 إلى حالتين في عام 2025. ولكن، ارتفعت الوفيات بين المعالين من حالتين إلى ثلاث.

17- وفي المقابل، شهد المتعاقدون تدهورا ملحوظا في مستوى تعرضهم للمخاطر. فقد تضاعف عدد الوفيات بأكثر من الضعف، من 6 إلى 14، وزادت الإصابات الخطيرة من 18 إلى 22، وارتفعت حالات الاختطاف من 10 إلى 14. وقد يشير ذلك إلى تحول في مستوى التعرض للمخاطر من موظفي **البرنامج** إلى المتعاقدين، الذين كانوا الفئة الأكثر تضررا في عام 2025.

18- ومن بين 53 حادثة خطيرة تم تسجيلها في عام 2025، أسفرت 15 حادثة عن وفيات، حيث لقي ما مجموعه 22 شخصا حتفهم: 14 متعاقدا، و3 من العاملين لدى الشركاء المتعاونين، و3 من معالي موظفي **البرنامج**، واثنان من العاملين في **البرنامج**. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 38 في المائة مقارنة بحالات الوفاة الـ16 المسجلة في عام 2024، مما يشير إلى أنه على الرغم من بقاء العدد الإجمالي للحوادث مستقرا نسبيا، فإن الحوادث التي وقعت أدّت في الغالب إلى عواقب أكثر خطورة.

**الشكل 5: اتجاه الوفيات على مدى خمس سنوات بين العاملين في البرنامج، والشركاء المتعاونين، والمتعاقدين، والمعالين**




19- وكانت الهجمات المسلحة السبب الرئيسي للوفيات في عام 2025، حيث شكلت 11 حالة وفاة من أصل 22 حالة وفاة مسجلة. وكانت تسع من هذه الوفيات خاصة بالمتعاقدين، في حين فقد اثنان من العاملين لدى الشركاء المتعاونين حياتهما أيضا.

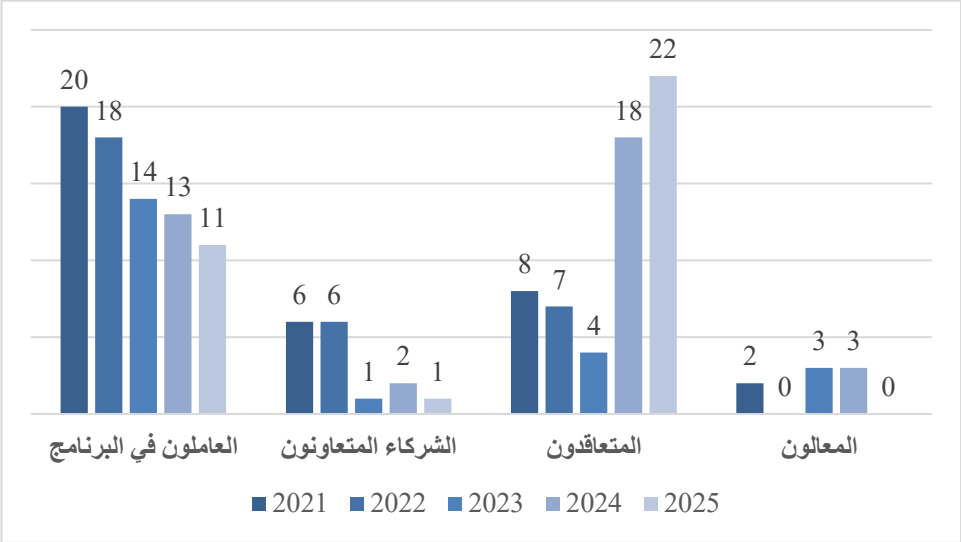
20- وتشير وفاة أحد موظفي **البرنامج** أثناء احتجازه في اليمن إلى أحد المخاطر الناشئة والخطيرة. فقد توفي الموظف نتيجة ظروف قاسية أثناء احتجازه، مما يسلط الضوء على المخاطر المرتبطة بإجراءات الاحتجاز القاسية في بيئات حساسة سياسيا.

21- وعلى مدى السنوات الخمس الممتدة من عام 2021 إلى عام 2025، كان الاتجاه الأبرز هو الارتفاع الواضح والمستمر في الوفيات بين المتعاقدين، والتي ظلت مرتفعة باستمرار طوال الفترة، ثم ارتفعت بشكل حاد في السنة الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك، شهد عدد الوفيات بين العاملين في **البرنامج** والعاملين لدى الشركاء المتعاونين والمعالين تقلبات بدون اتجاه تصاعدي مستمر. وكان المتعاقدون الفئة الأكثر عرضة لمخاطر الحوادث المميتة خلال تلك الفترة الممتدة لخمس سنوات.

22- وسُجّلت 34 إصابة خطيرة في عام 2025، ما يعادل انخفاضا بنسبة 6 في المائة عن العدد المسجل في عام 2024 والبالغ 36 إصابة. وكان المتعاقدون، مرة أخرى، الفئة الأكثر تضررا (65 في المائة)، يليهم العاملون في **البرنامج** (32 في المائة)، ثم العاملون لدى الشركاء المتعاونين (3 في المائة). ولم تُسجّل أي إصابات خطيرة بين المعالين.

23- وخلال فترة السنوات الخمس الممتدة من عام 2021 إلى عام 2025، زاد عدد الإصابات الخطيرة بين المتعاقدين إجمالا، مع حدوث زيادة حادة في العامين الأخيرين، بما يتماشى مع الاتجاه الملحوظ في الوفيات بين المتعاقدين. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت الإصابات الخطيرة بين العاملين في **البرنامج** باطراد خلال الفترة المعنية، في حين تراجعت الإصابات بين العاملين لدى الشركاء المتعاونين ووصلت إلى مستويات منخفضة جدا بعد عام 2022، وكانت الإصابات بين المعالين عرضية.

**الشكل 6: اتجاه الإصابات الخطيرة على مدى خمس سنوات بين العاملين في البرنامج، والعاملين لدى الشركاء المتعاونين، والمتعاقدين، والمعالين**



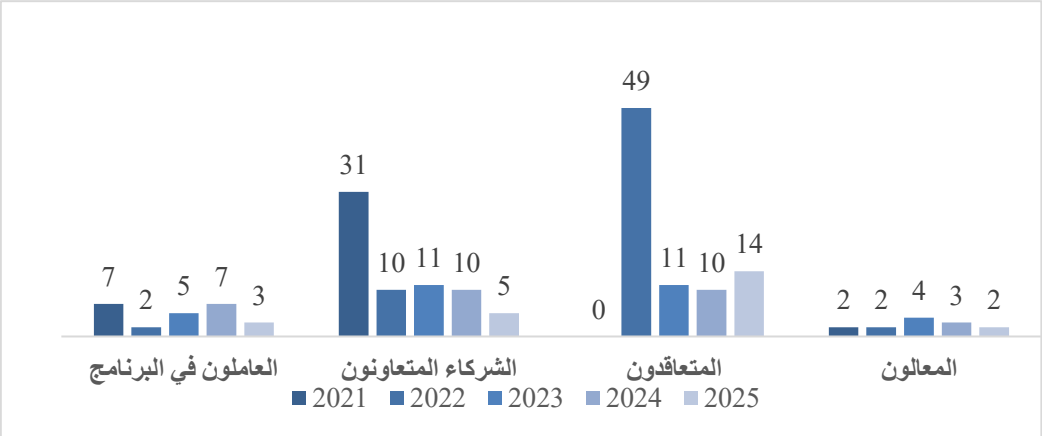

24- وكان العنف محركا رئيسيا للإصابات الخطيرة في عام 2025، حيث نتجت نسبة 54 في المائة من هذه الإصابات عن هجمات مسلحة أو عمليات سطو أو اعتداء في تشاد وإثيوبيا ونيجيريا والصومال وجنوب السودان ودولة فلسطين وأوغندا وأوكرانيا.

25- وزاد عدد الحوادث التي انطوت على اختطاف زيادة طفيفة (من 14 إلى 15)، في حين انخفض عدد الأشخاص المختطفين (من 30 إلى 24).

26- وتراوحت مدة الاختطاف من بضع ساعات إلى 18 يوما، وتم التوصل إلى حل لمعظم الحوادث في اليوم نفسه. وسجلت إثيوبيا أعلى عدد من المختطفين (ستة متعاقدين في حادثين)، تليها دولة فلسطين (أربعة متعاقدين في أربعة حوادث). وكانت البلدان التي يغطيها مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي الأكثر تضررا، تليها البلدان التي يغطيها مكتب غرب ووسط أفريقيا الإقليمي، ثم مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي. ولم تسجل أي حوادث اختطاف في المنطقتين العالميتين الأخريين.

27- وتقلب إجمالي عدد الحوادث التي أسفرت عن عمليات اختطاف خلال فترة السنوات الخمس الممتدة من عام 2021 إلى عام 2025، من دون اتجاه تصاعدي أو تنازلي ثابت. وظلت الحوادث التي تعرض لها العاملون في **البرنامج** قليلة نسبيا من حيث العدد، ولكنها تباينت بمرور الوقت، مما يشير إلى التعرض لارتفاعات متفرقة في انعدام الأمن. وانخفض عدد حالات الاختطاف التي تعرض لها العاملون لدى الشركاء المتعاونين انخفاضا حادا بعد عام 2021، ثم استقر نسبيا حتى عام 2025، حين انخفض أكثر، وربما يرجع ذلك إلى تعزيز تدابير التخفيف أو انخفاض التعرض في الميدان.

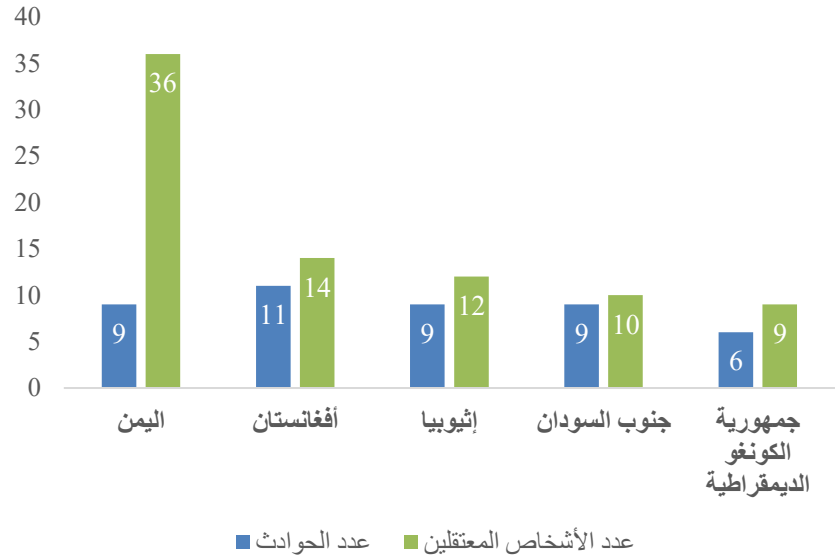
**الشكل 7: اتجاه حالات الاختطاف على مدى خمس سنوات بين العاملين في البرنامج، والشركاء المتعاونين والمتعاقدين والمعالين**




28- وفي 59 في المائة من جميع الحوادث الأمنية، لم يصب الأفراد المتضررون بأذى جسدي. وفي حين قد تُعرّض عمليات **البرنامج** الموظفين والشركاء المتعاونين والمتعاقدين لمخاطر أمنية، فإن معظم الحوادث في عام 2025 لم تسفر عن أذى جسدي. وانطوت معظم الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** على سطو أو سرقة ولم تتسبب في وقوع إصابات.

29- وشكلت الاعتقالات 12 في المائة من الحوادث الأمنية، بواقع 62 حادثة. وبالمجمل، تم اعتقال 107 أفراد: 65 من العاملين في **البرنامج**، و28 متعاقدا، و10 من العاملين لدى الشركاء المتعاونين، و4 من المعالين. وفي معظم الحالات، أُطلق سراح المعتقلين في اليوم نفسه. ووقع ما يقرب من نصف الاعتقالات (36 فردا) في اليمن، وهو بلد شهد عددا كبيرا من اعتقالات العاملين في المجال الإنساني.

**الشكل 8: الحوادث التي أسفرت عن اعتقالات وعدد الأفراد المتضررين، 2025**

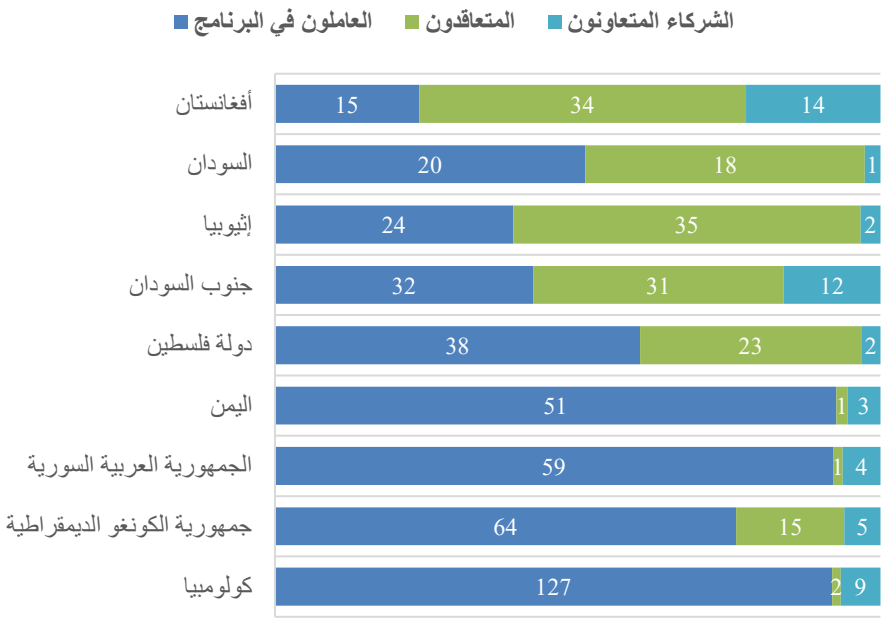



30- وبين الشركاء المتعاونين، انطوت معظم الحوادث التي تعرض لها الأفراد على مضايقات، وكان الاعتداء ثاني أكثر أنواع الحوادث شيوعا. وفي المقابل، كان المتعاقدون الأكثر تضررا من عمليات السطو، والهجمات المسلحة المستهدفة، وحوادث المرور، والتعرض غير المباشر للنزاع المسلح، والتي شكلت 10 في المائة من الحوادث. وتتسق هذه الأنماط مع أدوار المتعاقدين والعاملين لدى الشركاء المتعاونين باعتبارهم من ينفذون عمليات التسليم في "الميل الأخير" في الكثير من العمليات الإنسانية.

31- وتختلف البلدان التي سجلت أعلى عدد من الحوادث التي تعرض لها العاملون في **البرنامج** عن تلك التي سجلت أعلى عدد من الحوادث التي تعرض لها العاملون لدى الشركاء المتعاونين والمتعاقدين. وتُظهر مقارنة بين البلدان التي سجلت أعلى عدد من الحوادث أن توزيع الفئات المتضررة يختلف بين البلدان.

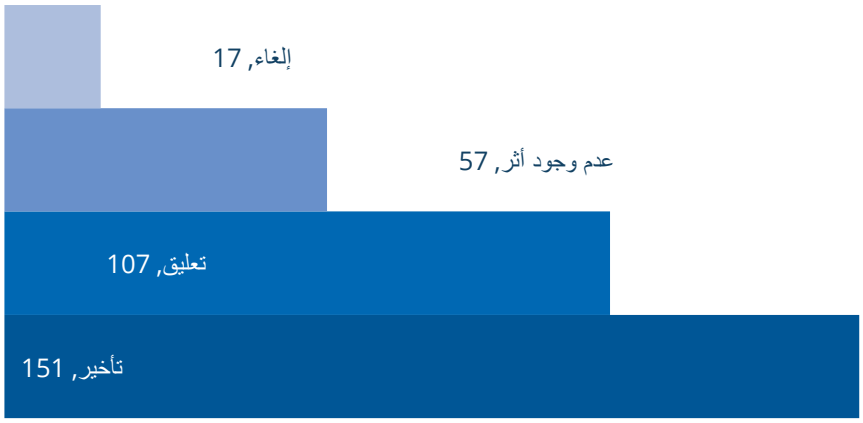
32- وفي حين أن بعض البيئات التشغيلية تنطوي على مخاطر دائمة لجميع الفئات (أفغانستان وكولومبيا وجنوب السودان ودولة فلسطين)، فإن الاختلافات في التعرض للحوادث قد تعبر عن اختلافات في الطرائق التشغيلية. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، يشارك العاملون في **البرنامج** بشكل متكرر في عمليات التسليم في الميل الأخير، في حين أن هناك اعتمادا أكبر في إثيوبيا وجنوب السودان على المتعاقدين للتسليم في الميل الأخير. ويتسق العدد الكبير من الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية مع تطور ملامح المخاطر في هذين البلدين. وزادت المخاطر في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لهجوم حركة 23 مارس/آذار على غوما في يناير/كانون الثاني 2025، وفي الجمهورية العربية السورية نتيجة للاشتباكات المسلحة التي أعقبت انهيار حكومة بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024.

**الشكل 9: توزيع الحوادث بين العاملين في البرنامج، والعاملين لدى المتعاقدين والشركاء المتعاونين، في بلدان مختارة، 2025**




33- وفي عام 2025، تسببت 338 حادثة في تعطيل تنفيذ البرامج. وأدى 45 في المائة من الحوادث إلى تأخيرات في العمليات، في حين أدى 32 في المائة منها إلى تعليق العمليات مؤقتا. ولم تؤثر 17 في المائة من الحوادث على العمليات. وفي حوالي 94 في المائة من الحوادث، تمكن **البرنامج** من استئناف العمليات وتقديم المساعدة على الرغم من التعطيل الذي حدث. ومع ذلك، اضطر **البرنامج** إلى إلغاء الأنشطة بالكامل في حوالي 5 في المائة من الحوادث.

**الشكل 10: أثر الحوادث الأمنية على الاستمرارية التشغيلية، 2025**




34- وترجع حالات إلغاء البرامج أساسا إلى حالات النزاع المسلح التي جعلت استمرارية العمليات مستحيلة. وسجلت أوكرانيا أعلى عدد من حالات الإلغاء هذه. وفي الجمهورية العربية السورية، أدت هجمات القوات التابعة للحكومة على الأقليات الدينية في محافظة السويداء أواخر أبريل/نيسان إلى إلغاء الأنشطة أيضا.

35- وإجمالا، ارتبطت الحوادث التي أثرت على عمليات **البرنامج** في المقام الأول بالمضايقات أو الترهيب (12 في المائة)، والقيود على الحركة (12 في المائة)، والسطو (10 في المائة)، والآثار الجانبية للعنف المسلح (9 في المائة). وارتبطت حالات تعطيل تنفيذ البرامج إلى حد كبير بسوء التواصل مع السلطات المحلية أو سلطات الأمر الواقع، أو بالقيود التي فرضتها. وحيثما نتجت حالات التعطيل عن حوادث تنطوي على عنف، مال هذا العنف إلى أن يكون مرتبطا بالسياق الأمني الأوسع، ولم يكن نابعا من أي عداء موجه ضد عمليات **البرنامج**. وكانت المسائل المتعلقة بقبول عمليات **البرنامج** ذات طابع إداري في المقام الأول.

36- وفي عام 2025، بلغ مجموع الأغذية المفقودة نتيجة الحوادث الأمنية بحسب التقديرات 409 67 أطنان مترية. وهذا هو أول تقرير يتضمن بيانات كمية عن خسائر الأغذية بسبب الحوادث الأمنية، وذلك بعد إدخال آلية جديدة للإبلاغ عن خسائر الأغذية ضمن نظام الإبلاغ الأمني. وبالتالي، لا تتوفر بيانات للمقارنة مع السنوات السابقة.

37- وفي عام 2025، تضرر 502 1 مستفيدا بفعل حوادث أمنية، وفقا لما تم إبلاغ **البرنامج** به. ومن المرجح أن يكون عدد المستفيدين المتضررين أعلى من ذلك بكثير، نظرا لنقص الإبلاغ. ومن بين هذه الحوادث، كان 91 في المائة (372 1) حالات نهب في دولة فلسطين، أسفر الكثير منها عن إصابات خطيرة بين المدنيين. ووقعت هذه الحوادث في سياق بيئة نزاع مسلح شديدة التقلب في غزة، حيث يواجه المدنيون مخاطر كبيرة عند محاولتهم الحصول على الأغذية. ومن بين 129 1 حادثة أصيب فيها مستفيدون، وقعت 121 1 حادثة في دولة فلسطين. وفي جميع الحالات تقريبا، نتجت الإصابات عن إطلاق نار موجه ضد الحشود. ومن بين 253 حالة وفاة بين المستفيدين سُجلت في عام 2025، وقعت 251 حالة في دولة فلسطين.

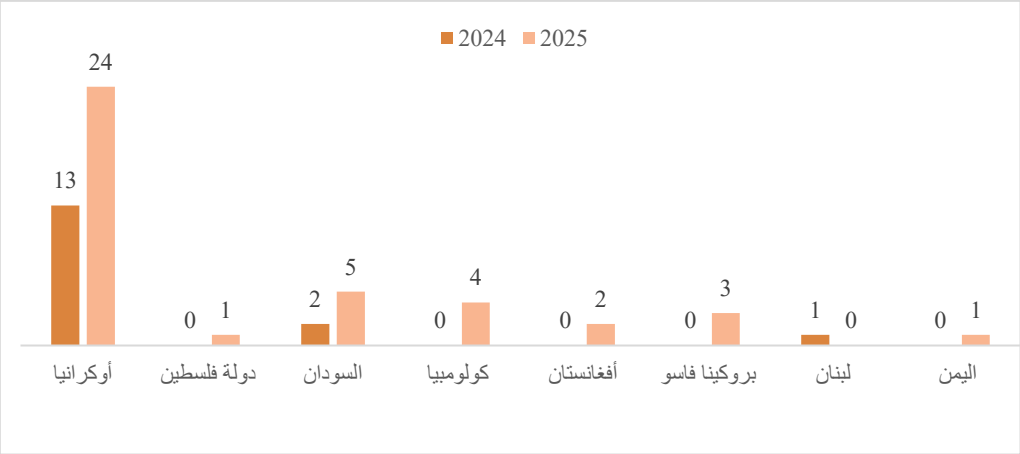
38- وارتفع عدد البلدان التي ينفذ فيها **البرنامج** عمليات والمتضررة من المخاطر المتعلقة بالدرونات من ثلاثة بلدان في عام 2024 إلى سبعة بلدان في عام 2025. واتبعت معظم الحوادث الأنماط الملحوظة من قبل، حيث تعرضت مرافق **البرنامج** أو موظفوه أو نقاط التوزيع الخاصة به لأضرار جانبية؛ غير أن نطاق الحوادث المتعلقة بالدرونات وأثرها التشغيلي ازداد بصورة حادة، ولا سيما في بوركينا فاسو والسودان وأوكرانيا. ويشير توزيع الحوادث عبر مختلف العمليات إلى تطبيع استخدام الدرونات المسلحة في السياقات الإنسانية.

39- وشهد السودان أشدّ تدهور في المشهد الأمني مقارنة بعام 2024. فقد تأثرت طرق الإمداد الحيوية مرارا وتكرارا بهجمات وقعت بالقرب من الخطوط الأمامية النشطة وعلى طول الممرات الإنسانية. وأدت الهجمات التي وقعت خارج مناطق الأعمال العدائية النشطة إلى تقويض اللوجستيات الإنسانية بشكل متزايد. واستهدفت غارات الدرونات الشاحنات التي تعاقد عليها **البرنامج** أثناء عبورها وتوقفها، مما أسفر عن تدمير أصول، بما في ذلك السلع الغذائية، وإصابات خطيرة طالت المتعاقدين.

40- وأسفرت غارات الدرونات في أوكرانيا عن أعلى مستويات الأضرار المباشرة التي لحقت بأصول **البرنامج**. وشملت الحوادث المتعلقة بالدرونات تدمير مستودع تابع **للبرنامج**، وهجمات متكررة شنتها درونات صغيرة يتم التحكم فيها عن بُعد على مركبات الشركاء المتعاونين، وإصابات بين العاملين المتطوعين في مجال العمل الإنساني، وأضرارا لحقت بشاحنات تنقل طرودا غذائية **للبرنامج**. وفي بوركينا فاسو، تعرضت مروحية تابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، تحمل إمدادات غذائية تابعة **للبرنامج**، لهجوم بالدرون أثناء عملية نقل جوي.

41- وفي أفغانستان وكولومبيا ودولة فلسطين واليمن، أسفرت أنشطة الدرونات المبلغ عنها بالقرب من مواقع **البرنامج** عن أضرار طفيفة، وقيود على الحركة، وتأخيرات تشغيلية. ورغم أن **البرنامج** ربما لم يكن الهدف المقصود في هذه البلدان، فإن هذه الأنشطة خلقت باستمرار بيئات تشغيلية غير آمنة وعرقلت تنفيذ البرامج.

**الشكل 11: الحوادث المتعلقة بالدرونات، 2024 و2025**




42- ومن المتوقع أن تتزايد التهديدات الأمنية المرتبطة بالدرونات أكثر، مدفوعة بانخفاض تكلفة التكنولوجيا وسهولة اقتنائها وقيمتها التكتيكية العالية لكل من الجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة للدول. ومن المرجح أن يؤدي استخدام الدرونات المسلحة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، بما في ذلك في عمليات مكافحة العصابات (مثل هايتي)، إلى تقليل القدرة على التنبؤ والإنذار المبكر في بيئات تتسم بالفعل بتقلبات حادة.

43- ووضعت شعبة الأمن توجيهات جديدة للعمليات الميدانية للتصدي للمخاطر المتعلقة بالدرونات، وعززت جهودها في مجال الشراكة مع الجهات الفاعلة الثنائية والمنظمات الإنسانية الأخرى وآليات التنسيق الأمني.

## دعم العمليات الأمنية - تحديد الأولويات في ظل الضغوط

44- لم تؤثر قيود الميزانية على **البرنامج** فحسب، بل أثرت أيضا على منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى؛ ونتيجة لذلك، تعرضت عمليات **البرنامج** لقيود متزايدة بسبب انخفاض الدعم الخارجي ومحدودية الأصول الضرورية لتنفيذ البرامج. وفي الوقت نفسه، زادت الأعباء على قدرة **البرنامج** التشغيلية الاحتياطية لتلبية احتياجات المفاجئة.

45- ومن النتائج الرئيسية لخفض موارد الميزانية هو أن الاعتبارات الأمنية لم تعد تُشكل طريقة تنفيذ العمليات فحسب، بل أصبحت تحدد بشكل متزايد مدى إمكانية تنفيذها من الأساس. فقد أدت حالات الإجلاء، والانتقال إلى مواقع أخرى، وتعليق البعثات، وتشديد القيود على الحركة إلى انخفاض بصمة **البرنامج** في عدد من المواقع الحاسمة.

46- كما أثرت القيود الأمنية سلبا على رفاه الموظفين وقدرتهم على الصمود. وقد أدى الانتشار المطول في بيئات تشغيلية عالية المخاطر ومتقلبة، وزيادة أعباء العمل، إلى فرض ضغوط كبيرة على العاملين. وكان على موظفي الأمن إدارة عمليات متواصلة عالية الكثافة، غالبا مع محدودية التناوب، أو الدعم الاحتياطي، أو وقت التعافي، مما زاد من مخاطر الإرهاق والإنهاك وتراجع الأداء في اللحظات الحرجة.

47- وإجمالا، شهد عام 2025 تحولا جذريا، تطلب من شعبة الأمن في **البرنامج** ألا تعطي الأولوية لقرارات إدارة المخاطر فحسب، بل أن تعيد أيضا تعريف كيفية تقبل المخاطر، وتخفيفها، والإبلاغ عنها على نطاق المنظمة.

48- وفي ضوء الالتزامات المقدمة للمجلس التنفيذي في عام 2025، انتقل برنامج تعزيز الأمن من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ التشغيلي كاستجابة محددة زمنيا للضغوط المستمرة الواقعة على قدرات **البرنامج** الأمنية. وفي عام 2025، أنشئ إطار رسمي للحوكمة وتتبع الأداء بموجب البرنامج في المقر العالمي لإعطاء الأولوية للتنفيذ وتنسيقه وتوثيقه عبر المكاتب القطرية. ويركز البرنامج على مجموعة ضيقة من النواتج العملية: توحيد تحليل المخاطر الأمنية وتعزيز انضباط العمليات بما يتماشى مع متطلبات المراجعة؛ ودعم المدخلات المتعلقة بميزانية الأمن للخطط الاستراتيجية القطرية، وإطلاق أداة موحدة لإعداد ميزانية الأمن من المقرر تجريبها في عام 2026؛ ونشر قدرات تقنية محددة زمنيا، باستخدام الموارد الداخلية وبدون تكلفة إضافية على المنظمة، لدعم إغلاق المراجعة وتنفيذ برنامج تعزيز الأمن. وبالتوازي مع ذلك، دعم البرنامج اعتماد الأدوات الرقمية والتحليلية لتحسين توافر البيانات المتعلقة بالعاملين والحوادث الأمنية وموثوقيتها، ولتمكين التتبع المنهجي للإجراءات المتخذة استجابة للحوادث الأمنية الحرجة، وبالتالي المساهمة في التعلم المؤسسي والمساءلة.

**قيود الميزانية تؤدي إلى زيادة المخاطر**

في السودان، أدت القيود المالية الشديدة إلى ترتيب فائق للأولويات لناحية تقديم المساعدة. وكان من اللازم على القوافل المرور عبر مناطق معينة أو تجاوزها بدون توقف، بما في ذلك المناطق حيث المجتمعات المحلية التي تواجه مستويات انعدام أمن غذائي تصل إلى حد الأزمة (المرحلة 3 في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وولد ذلك إحباطا واضحا بين السكان المتضررين، وأثار الشواغل إزاء مراعاة ظروف النزاع، مما زاد من حدة التوترات على طول مسارات القوافل، وزاد مخاطر التدخل في العمليات الإنسانية والعداء تجاهها.

وفي بلدان منطقة الساحل، بما فيها بوركينا فاسو والنيجر، أدت القيود المالية إلى تقليص الحضور الميداني. كما أسهمت القدرات الأمنية المحدودة في زيادة التعرض للهجمات الانتهازية، في حين حدّ تقييد الوصول إلى المناطق النائية من قدرة **البرنامج** على الحفاظ على حضور مستمر في الميدان.

وفي كينيا، كان الأثر التشغيلي للقيود المالية واضحا للغاية. ففي كاكوما وكالوبيي، أدى نقص التمويل في منتصف عام 2025 إلى اندلاع مظاهرات للاجئين أثناء تنفيذ أنشطة **البرنامج**، والتي تصاعدت لتتحول إلى أعمال عنف. وتعرض عاملون من **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء متعاونين لهجوم، مما استدعى تدخل الشرطة. وتضررت مرافق، وأصيب أفراد، وتمّ تعليق العمليات لأكثر من شهرين.

وعلى امتداد عدة عمليات، أثر انخفاض الاستثمار في الخدمات التمكينية، مثل الاتصالات والطيران، إلى جانب انسحاب أو تقليص تواجد بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، على البيئة الأمنية العامة. وأدى ذلك إلى تقليل توافر خدمات الدعم الأمني والتشغيلي، ولا سيما في ما يتعلق بتأمين الطرق، وعمليات المطارات، ودعم الطيران، وقدرات الإجلاء الطبي (الإجلاء الطبي/إجلاء المصابين).

## أنشطة شعبة الأمن في سياق إطار واجب الرعاية[3]

49- في عام 2025، تم تقديم تدريب أمني منسق مركزيا لدعم العمليات العالية المخاطر وعمليات نشر القدرات الاحتياطية لتلبية الاحتياجات المفاجئة، وذلك على أساس الأولوية، نظرا لأن الطلب تجاوز باستمرار القدرات المتاحة. واعتمد التنفيذ إلى حد كبير على الدعم المقدم من الشركاء، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، فضلا عن توفر المدربين، مما استلزم زيادة استخدام طرائق التدريب الإقليمية واللامركزية.

[3] يحدد إطار المساءلة والحوكمة الخاص بواجب الرعاية، الذي بدأ تطبيقه في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، التزام **البرنامج** بضمان بيئة عمل صحية وآمنة ويسودها الاحترام وشاملة. ويحدد هذا الإطار المبادئ الأساسية والتعاريف وأوجه المساءلة وهيكل الحوكمة.

50- وشملت مبادرات التوعية الأمنية التكميلية تدريب العاملات في **البرنامج** والأمم المتحدة، وتعزيز إدارة المخاطر الأمنية الشاملة، وتعزيز استعداد الأفراد في مجموعة من البيئات التشغيلية. وبالتوازي مع ذلك، استمرت أنشطة بناء قدرات المستجيبين الأوائل عبر مختلف العمليات، مما عزز قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ والإصابات الجماعية. وفي عام 2025، شارك ما مجموعه 171 3 عاملا في **البرنامج** والأمم المتحدة والشركاء المتعاونين في تدريب حضوري قدمته شعبة الأمن؛ ومن بين هؤلاء، شارك 585 في الدورة التدريبية للتوعية الأمنية للنساء.

51- وفي الوقت نفسه، أدت التطورات الأوسع على مستوى المنظومة، بما في ذلك الاستعراض المستقل الجاري لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، والقيود المستمرة على الموارد المالية والبشرية التي تؤثر على إدارة شؤون السلامة والأمن، إلى خفض التدريب الأساسي المقدم لموظفي الأمن. واستجابة لذلك، واصلت شعبة الأمن تعديل نهجها من خلال إعطاء الأولوية للكفاءات الحيوية، وتعزيز قدرات التدريب الداخلي، وتوسيع نطاق تقديم التدريب اللامركزي للحفاظ على الاستعداد التشغيلي في الميدان، وتمكين عمليات أكثر أمانا للعاملين في **البرنامج** والشركاء المتعاونين.

52- وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة، وفي إطار حملة "ليسوا هدفا"، قادت شعبة الأمن في **البرنامج** عددا من المبادرات لتعزيز أمن العاملين في المجال الإنساني. كما جرى استكشاف خيارات لتجميع الموارد في مجالات السلامة من الحرائق، وسلامة السفر الجوي، والسلامة على الطرق، وذلك مع شركاء الأمم المتحدة وفي إطار التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

**تدريب أمني للأفراد العاملين لصالح البرنامج**

لتعزيز إضفاء الطابع المحلي، عبأت شعبة الأمن في **البرنامج** موارد أساسية لرفع مستوى قدرات إدارة المخاطر الأمنية لدى الشركاء المتعاونين في كينيا. وقُدِم التدريب إلى 26 منظمة محلية ووطنية تعمل في بيئات عالية المخاطر في داداب وغاريسا وكاكوما ومارسبيت وسامبورو وواجير. وأعطيت هذه المواقع الأولوية نظرا للأثر الكبير لأزمة التمويل لعام 2025 على دعم اللاجئين، وتدهور البيئة الأمنية التي يواجهها الشركاء المسؤولون عن تقديم المساعدة هناك.

ووصلت المبادرة، التي نُفذت بشكل مشترك مع جهات فاعلة أخرى في الأمم المتحدة ومقدم خدمات تجاري، إلى 588 متدربا، بمن فيهم مديرو برامج لدى الشركاء المتعاونين، ومنسقو الأمن، والقائمون بالعد، وموظفو المستودعات، وحراس الأمن. وكان 80 في المائة من المشاركين من العاملين الوطنيين. وشملت الدورات التدريبية إدارة الحوادث والإبلاغ عنها؛ والاستجابات الملائمة للكمائن، والهجمات بالقنابل، والاختطاف، وحالات إطلاق النار، والاضطرابات المدنية؛ والسلامة من الحرائق؛ والتوعية الأمنية الخاصة بالنساء؛ والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وقُدِم تدريب مماثل في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا.

## التحول الرقمي لدعم زيادة الكفاءة

53- في عام 2025، واصلت شعبة الأمن ترسيخ تحولها الرقمي من خلال دمج وظائف الامتثال والضمان ضمن إطار مؤسسي متسق. وعزز التقدم المحرز في استعراض شامل لمنصة الامتثال قدرة الشعبة على رصد الالتزام بسياسات ومعايير الأمن بطريقة منظمة وقابلة للمراجعة والتوسع، مع الحد من الاعتماد على النظم القديمة المجزأة. وبالتوازي مع ذلك، أدى الاستثمار المستمر في حوكمة البيانات وتحليلها إلى تحسين جودة بيانات الأمن الأساسية واتساقها وسهولة استخدامها، مما عزز اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والمساءلة لدعم التزامات واجب الرعاية.

54- وتمثل أحد المحاور الرئيسية في عام 2025 في توفير قدرات رقمية عملية وموجهة نحو الميدان لدعم موظفي الأمن العاملين في بيئات معقدة وعالية المخاطر. وأدى إطلاق البرنامج التجريبي لوحدة تحكم لإدارة الأمن ضمن نظم الموارد البشرية المؤسسية إلى تحسين إدارة بيانات العاملين والمعالين بشكل ملحوظ، من خلال توفير صورة أكثر موثوقية ومصداقية عن نشر الموظفين ومسؤولياتهم. وفي الوقت نفسه، مكّن توطيد وتعزيز قنوات الاتصال موظفي الأمن من التواصل مع العاملين في **البرنامج** ومعاليهم بسرعة أكبر، ولا سيما في حالات الطوارئ.

55- ولضمان الاستدامة وتحقيق أكبر أثر، استكملت شعبة الأمن نشر الأدوات الرقمية بتركيز قوي على إدارة المعرفة، واعتمادها من قبل المستخدمين، وإدارة التغيير. وتم تجميع سياسات الأمن والتوجيهات وأفضل الممارسات في منصات وأدوات رقمية من السهل الوصول إليها ومضمونة الجودة، بما يدعم تطبيقها المتسق في جميع العمليات. وساهم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لإدارة التغيير وتبني الأدوات الجديدة في ترسيخ أساليب عمل أكثر تكاملا، مع تنظيم الوصول إلى المعلومات وفقا لأدوار المستخدمين ومسؤولياتهم. وتجعل هذه الجهود مجتمعة التحول الرقمي عاملا تمكينيا أساسيا لخدمات أمنية أكثر اتساقا واستجابة ومساءلة على نطاق **البرنامج**.

## تحقيق أمثل استخدام للموارد وأبرز ملامح الميزانية

56- تضطلع شعبة الأمن في **البرنامج** بدور محوري في تمكين **البرنامج** من تقديم مساعدات منقذة للأرواح في بعض من أكثر بيئات العالم تقلبا وعرضة للمخاطر. وتعد الخدمات التي تتراوح بين تقييمات المخاطر وتقديم المشورة الأمنية والتنسيق في حالات الطوارئ والدعم الميداني وواجب الرعاية، أساسية لتنفيذ البرامج ولضمان سلامة وأمن العاملين.

57- ولا تزال القيود المستمرة على الميزانية تشكل ضغطا كبيرا على القدرة التشغيلية لشعبة الأمن. ويؤدي الدعم المقيد للبرامج ومحدودية الموارد الإدارية إلى الحد من قدرة الشعبة على تعزيز حضورها الميداني، والاستثمار في البنية التحتية الأمنية الأساسية، وتوسيع نطاق جهود الاستعداد استجابة للتهديدات الناشئة. ولا تؤدي القيود على الموارد والقدرات هذه إلى إبطاء تقدم المبادرات الأمنية الحاسمة فحسب، بل قد تحد أيضا من قدرة **البرنامج** على منع المخاطر التي تؤثر على استمرارية البرامج وسلامة العاملين والسكان المتضررين، وتخفيفها. ويظل ضمان توافر التمويل الذي يمكن التنبؤ به والكافي بالغ الأهمية لصون عمليات **البرنامج** والالتزام بولاية المنظمة المتمثلة في الوصول إلى المحتاجين حيثما وجدوا.